الاستقرار السياسي وسبل نجاح الدبلوماسية الاقتصادية دراسة تحليلية للواقع الليبي

د. فريحة عوض أبراهيم الترهوني
المؤلف https://orcid.org/0009-0006-4509-7995
قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد. جامعة بنغازي. ليبيا
farehaeltarhoni@gmail.com ا

Political Stability and Ways to Succeed Economic Diplomacy: An Analytical Study of the Libyan Reality

Dr. Fareeha Awad Ibrahim Al-Tarhouni
Department of Political Science, Faculty of Economics. University of Benghazi, Libya

تاريخ الاستلام: 20-03-2026، تاريخ القبول: 05-04-2026، تاريخ النشر: 07-06-2026.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تأثير الاستقرار السياسي في ليبيا على دبلوماسيتها الاقتصادية؛ إذ يُعد الاستقرار السياسي الركيزة الأساسية لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية، وهو مكون جوهري من المقومات المحلية التي تستند إليها الدول في تحديد أولوياتها عند تطبيق سياساتها الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بجذب الاستثمار الخارجي، وكسب القبول الدولي، وإقامة الشراكات الاقتصادية أو السياسية. وبناءً على ذلك، تُعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أداة حديثة تستخدمها الدول والهيئات الدولية والإقليمية لتنفيذ سياستها الخارجية، ونظرًا للاضطراب السياسي الذي تعيشه ليبيا، فقد أثّر ذلك سلبًا على قدرتها في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية، سواء كانت إقليمية أو دولية. وعليه، كان غياب الاستقرار السياسي سببًا رئيسيًا لتدخل دول أجنبية في الشأن الداخلي الليبي واستغلال مواردها بالوكالة لتحقيق ضغوط اقتصادية تخدم مصالح تلك الدول، كما حدث مع تركيا في حوض المتوسط عقب توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الدبلوماسية الاقتصادية، التدخل الخارجي.

Abstract:

This study examines the impact of political stability in Libya on its economic diplomacy. Political stability is a cornerstone of successful economic diplomacy and a key component of the domestic factors upon which states base their foreign policy priorities, particularly with regard to attracting foreign investment, gaining international acceptance, and establishing economic or political partnerships. Accordingly, economic diplomacy is considered a modern tool used by states and international and regional bodies to implement their foreign policy. Due to the political turmoil in Libya, this has negatively affected its ability to employ economic diplomacy to achieve political gains, whether regional or international. Therefore, the lack of political stability was a major reason for foreign countries interfering in Libyan

internal affairs and exploiting its resources by proxy to achieve economic pressures that serve the interests of those countries, as happened with Turkey in the Mediterranean basin after the signing of the maritime border demarcation agreement with Libya.

Keywords: political stability, economic diplomacy, foreign intervention.

المقـدمـــــة:

يمثل الاستقرار السياسي العصب الرئيسي لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية، فهو مكون أساسي من المقومات المحلية التي تعتمد عليها الدول في تحديد أولوياتها عند ممارسة سياساتها الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، وكسب القبول الدولي، وبناء شراكات اقتصادية أو سياسية. لذا، تُعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة حديثة تستخدمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لتنفيذ سياستها الخارجية.

تُعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة استُخدمت تاريخيًا منذ القدم، متزامنة مع الأنشطة التجارية الدولية منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وعليه، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أسلوبًا مهمًا في بناء القوة والشركات الاقتصادية، حيث تهتم بالقضايا الاقتصادية الدولية بهدف تعزيز الازدهار، وقد تزايد الاهتمام بالنشاط الاقتصادي في أجندة الأعمال الدبلوماسية، سواء في مجال العلاقات الدولية بشكل عام أو الأنشطة الدبلوماسية بشكل خاص، وتُعَدُّ فكرة الممثل التجاري في الموانئ أساس نشأة الدبلوماسية الاقتصادية؛ فقد كان الممثل التجاري يتمتع بالسلطة وحرية التصرف في حل المشكلات الآنية والعالقة التي تخص التجار في الموانئ التجارية. ومن هنا، نشأ دور القنصل، الذي كان يتحدث باسم التجار ويُعتبر بمثابة قاضٍ لهم، وكان دوره ينسجم مع السلطات المحلية، كما ظهر خلال فترة الإمبراطورية العثمانية. ويُؤرَّخ لظهور الدبلوماسية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة، واكتسبت دوراً أوسع تدريجياً بعد الحرب حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف الدبلوماسية، الرسمية وغير الرسمية. وتُعرَّف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها حكومة البلد وقطاع الأعمال فيه.

اشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في العلاقة بين الاستقرار السياسي ونجاح الدبلوماسية الاقتصادية في ليبيا. لذا، يتمحور السؤال الرئيسي للدراسة حول: كيف يؤثر الاستقرار السياسي في نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في ليبيا؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الاستقرار السياسي يسهم في فعالية الدبلوماسية الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة الليبية.

الأهمية العـلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في ربط الاستقرار السياسي بالدبلوماسية الاقتصادية كأداة

من أدوات السياسة الخارجية للدولة، كما تُسلط الدراسة الضوء على مستويات الدبلوماسية الاقتصادية في ليبيا وفقًا للموارد المتاحة فيها.

الاهمية العملية: تحاول الدراسة وضع الأسس التي تؤدي إلى نجاح الدبلوماسية الاقتصادية في ليبيا، حيث تمتلك ليبيا القدرة على استغلال قوتها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي، مما يؤهلها لاستخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق استحقاقات ونجاحات سياسية في البيئة الدولية.

منهج الدارسة: باعتبار ان الدراسة تحليلية فهي تعمد على المنهج التحليلي بالإضافة الي المنهج الوصفي باعتبار ان الدراسة تحتاج الي وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

تقسمات الدراسة: ستركز هذه الورقة على ثلاثة محاور أساسية؛ يتناول المحور الأول الإطار النظري لنشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية، بينما يركز المحور الثاني على مستوياتها، ويناقش المحور الثالث علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالاستقرار السياسي في ليبيا، ومدى تأثير عدم الاستقرار على ضعف دورها رغم موارد البلاد.

المحور الأول: الإطار النظري لنشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية:

تُعرَّف الدبلوماسية الاقتصادية بمعناها الأوسع بأنها أي نشاط دبلوماسي يهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية للدولة. كما تشمل الدبلوماسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية لتحقيق هدف محدد في السياسة الخارجية. لذا، فهي تهتم بالقضايا الاقتصادية الدولية بهدف تعزيز الازدهار، الذي يُعد من الأولويات الرئيسية للدول في معظم مناطق العالم اليوم. أما الدبلوماسية الاقتصادية بمعناها الضيق، فتتمحور حول تشجيع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، ويُطلق على هذا أحيانًا اسم الدبلوماسية التجارية.

تطور الدبلوماسية الاقتصادية:

برزت الدبلوماسية الاقتصادية بوجه مختلف عبر مراحل تطورها التاريخي؛ لذا ليس من المستغرب أن تكون للدبلوماسية الحديثة، التي تُمارس بشكل أساسي عبر البعثات المقيمة التي يرأسها مواطن أجنبي، والتي ترسخت في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، بصمة اقتصادية واضحة منذ بداياتها. وقد نشأت هذه البعثات من القنصليات الأوروبية التي أُنشئت حول البحر الأبيض المتوسط والبحار المجاورة له في أواخر العصور الوسطى، وتعود أصولها إلى التجارة الدولية، لا سيما بين الدول الأوروبية. (1)

مع ازدهار التجارة واضطرار التجار إلى الاستقرار في المدن التي يقصدونها ببضائعهم، شكّل التجار تجمعات خاصة بهم في الموانئ الأجنبية التي أقاموا فيها. ومن هذا المنطلق، ظهرت الحاجة إلى تنظيم داخلي لحماية أنفسهم من المنافسين والمسؤولين المحليين. تعود نشأة الدبلوماسية الاقتصادية إلى العقود التجارية القديمة التي كانت تُبرم بين الأفراد والمؤسسات عند تبادل السلع والخدمات، وكان ذلك يتم عبر نظام المقايضة قبل ظهور العملة النقدية. أما فيما يخص تبادل الرسائل لدى القدماء، فقد بدأ بكتابة الرسائل التي تتضمن تفاصيل المعاهدات الاقتصادية المقترحة. (2)

ومن هنا ظهرت فكرة الممثل التجاري في الموانئ، وهو الشخص المخول بصلاحية وقدرة على حل المشكلات العاجلة والمستجدة التي يواجهها التجار في الموانئ التجارية، وبذلك نشأ دور القنصل الذي يتحدث باسم التجار ويعمل كحَكَم لهم، وكان هذا الدور متوافقًا مع السلطات المحلية كما كان متبعًا في الإمبراطورية العثمانية. (3)

تجدر الإشارة إلى أن القناصل لم يكونوا موظفين حكوميين تابعين للدولة، بل اعتمدوا على أرباح تجارتهم الخاصة والرسوم القنصلية التي كانت تُتفق عليها عادةً مع التجار مقابل الخدمات المقدمة للبضائع التي تعبر موانئهم. وقد أرَّس هذا الوضع عرف التمثيل الدائم في بلد أجنبي للتعامل مع المسؤولين المحليين، وكان هذا هو السبب وراء الظهور التدريجي للسفارات الحديثة. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية كانت أساس الدبلوماسية السياسية، مما أكسب الدبلوماسية الاقتصادية أهمية بالغة تدريجيًا حتى أصبحت تُستخدم كإحدى أدوات السياسة الخارجية للدول.

أما في القرن السادس عشر فقد اصبحت الدبلوماسية الاقتصادية اكثر احترافية، بشكل مباشر في دعم رجال الإعمال والمصرفيين الذين يبحثون عن فرص استثمارية خارج حدود دولهم ، وخاصة أن المشاريع الرأسمالية التي كانت تخدم مصالح سياسية بهدف تعزيز مكانة بلدانهم امام المنافسين من ناحية وتأمين السيطرة علي خط اتصال حيوي بحرى مثل قناة السويس التي كانت تقودها فرنسا وخط سكة حديد برلين – بغداد التي تقودها المانيا ، بالإضافة الي الحصول علي مصادر الطاقة المتنوعة ومن هناء جاءت الحماية الدبلوماسية واصبحت الدول تستخدم السفارات لحماية الاستثمارات الرأسمالية وظهر المبدأ القانوني " الحماية الدبلوماسية إي انه يجوز لدولة ما استخدام وسيلة تتوافق مع القانون الدولي لطلب التعويض عن إي ضرر يلحق بها أو بأحد مواطنيها وهيئاتها الاعتبارية .(4)

في أواخر القرن التاسع عشر بدأت الدبلوماسية الاقتصادية تأخذ منحي آخر في التطور حيث تزامن هذا

التطور مع الحقبة الاستعمارية والتي سيطرت فيها الدول الاوروبية على مساحات واسعة من الاراضي في أفريقيا وآسيا للبحث عن مصادر المواد الخام والاسواق، واستمر هذا الحال كذلك في القرن العشرين والذي شهد تزايد اهمية التجارة والاستثمار الدوليين واصبحت فيه الدبلوماسية الاقتصادية. (5)

ويعود تاريخ ذلك إلى عدة أسباب، أبرزها أن المراكز القنصلية التي أنشأها التجار كانت ذات نشاط وفعالية حتى استولت عليها الدولة في القرن السابع عشر آنذاك، تحولت هذه المراكز إلى نقطة انطلاق للبعثات الدبلوماسية السيادية، سواء سُميت قنصليات أو سفارات. ونظرًا لأهمية الاقتصاد في حياتنا، شهد التبادل التجاري الدولي نموًا هائلاً، خاصة في النصف الأول من القرن الثامن عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تزايدت الاستثمارات الخارجية، سواء كانت استثمارات مباشرة أو محافظ استثمارية، من قبل الدول الرأسمالية الكبرى كألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، التي انخرطت حينها في مجال الدبلوماسية الاقتصادية. **(6)**

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للبعثات الدبلوماسية التفاوض بشأن القضايا التجارية، خاصة فيما يخص المعاهدات التجارية الثنائية. تزداد أهمية هذا الدور في الفترات التاريخية التي يتصاعد فيها التنافس بين الدول التجارية الكبرى للسيطرة على الأسواق الخارجية وجذب الاستثمارات، وكذلك في تأمين الامتيازات الخارجية كالتعدين، وبناء السكك الحديدية، أو إنشاء القنوات المائية. (7)

بدأت الدبلوماسية الاقتصادية تشهد عودة حقيقية في أواخر القرن التاسع عشر، وتزامن هذا مع بداية الحقبة الاستعمارية، حين سيطرت الدول الأوروبية على مساحات شاسعة من الأراضي في أفريقيا وآسيا، مدفوعةً بالبحث عن المواد الخام والأسواق التجارية. اما في القرن العشرين، ومع تزايد أهمية التجارة والاستثمار الدوليين، باتت الدبلوماسية الاقتصادية على وشك أن تصبح مجدداً على رأس أولويات العديد من البعثات الدبلوماسية. وتميزت هذه الفترة بظهور المحلق الدبلوماسية في السفارات والذي أصبح يلعب دورا بارزا في المشاركة السياسية فيما يتعلق بتعزيز التجارة اليومية لرجال الاعمال، بالإضافة الي صياغة اطر المعاهدات وتشجيع الصادرات، وقد عين اول ملحق تجاري في السفارة البريطانية في باريس عام 1880 ومن ثم حذت كل من فرنسا وألمانيا ودول اخري حذو بريطانيا. وأدى هذا فيما بعد الي عدم اليقين

بشأن كيفية تعيين الموظفين التجاريين في السفارات وسبل الاشراف عليهم وأصبح الملحق التجاري مثيل للقنصل. (8)

أما في القرن العشرين فقد ادى الحاجة الي حسم الموارد الاقتصادية الامريكية نتيجة حرب الاستنزاف الاوروبية بين عام 1914 –1918 الحاجة الي اعادة بناء اقتصاد اوسع نتيجة ما سببه الكساد الكبير وصعود القومية الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين، كل هذا ادى الي زيادة التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية. وبعد الحرب العالمية الثانية استمر صعود الأولويات الاقتصادية وبدأت الدول المنتصرة بالقلق حيال تراجع حصتها في التجارة العالمية وخاصة بعد ان وجدت فيتنام نفسها في مواجه اوروبا واليابان ومنظمة الأوبك النفطية امتدد القلق الي الولايات المتحدة، اما الدول النامية والتي اعطت الاولوية للاقتصاد في سياساتها الخارجية والداخلية، أما دول الاتحاد السوفيتي كانت ترغب في استبدل الاشتراكية السوفيتية باقتصادات السوق، وأدى ذلك الي أن اصبحت الاولويات تعطي للدبلوماسية الاقتصادية. (9)

المحور الثاني: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

لقد اختلفت مستويات الدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام، وما يمكن ان نحدده في هذا المحور بأن هناك ثلاث مستويات للدبلوماسية الاقتصادية تتمثل في الاتي: –

أولا: الدبلوماسية الثنائية: تُعد هذه الدبلوماسية جزءًا أساسيًا وواضحًا من الدبلوماسية الاقتصادية، إذ تتخصص في إدارة العلاقات والمعاملات الاقتصادية والمالية بين دولتين، كالمتعلقة بالاستثمارات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وهي تمثل أسلوبًا حديثًا يدعم سبل التعاون بين الدول، ومع ذلك، ورغم المزايا التي تقدمها الدبلوماسية الثنائية، فإن نتائجها غالبًا ما تكون محدودة بسبب التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية. علاوة على ذلك، يفتقر هذا النوع من التعاملات إلى العدالة؛ إذ تذهب المنافع دائمًا للطرف الأقوى في المفاوضات (الطرف الذي يمتلك الميزة التفاضلية)، وقد يصل الأمر إلى فرض شروطه على الدول النامية وإجبارها أحيانًا على توقيع اتفاقيات أو معاهدات غير متكافئة بين الطرفين. (10)

ولعل ما تقوم به الدول القوية باستخدام الدبلوماسية الثانية لإجبار الدول الضعيف بالتوقيع لتنفيذ مصالحاها الخاصة وغالبا ما تكون هذه المفاوضات مصحوبة بالمساومات الدولية والتي كالتي تفرضها الدول الغنية على الدول الضعيفة، والتي غالبا ما تلبي متطلبات الدول الغنية نتيجة لحاجة الماسة الي هذا النوع من الاتفاق، ومن ناحية اخرى فأن الدبلوماسية الثنائية أو الغير متكافئة (11) قد تسهم في تعزيز الاتفاقيات الاكثر تعقيدا على المستوى الإقليمي او الدولي.

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية

وهذا المستوى من الدبلوماسية يعتمد حسب نوع النشاط الاقتصادي الذى يمكن ان يكون دائر الدبلوماسية الاقتصادية علي المستوى الإقليمي افضل من المستوى العالمي ، فهناك العديد من التجمعات الاقتصادية الاقليمية التي تجد الدول نفسها تساهم في تسهيل العلاقات التجارية (12) وخاصة في حالة عدم قدرتها علي الدخول الي الاسواق العالمية، أو قد تلعب العلاقات الجيوسياسية دورا بارز في تطبيق الدبلوماسية الاقتصادية اذا كانت في اطار المصلحة الاقليمية الواحدة، مثل صراع الغاز في البحر المتوسط يمكن ان نلاحظ الاتفاق الذى قامت به اسرائيل مع مصر عام 2014 ، فحسب خصوصية العلاقات الاقليمية القائمة علي مبدأ تحقيق المصلحة ، بالإضافة الي أن الدخول احيانا في اتفاقيات عالمية غير مجدية فتكون البيل هي الاتفاقيات الاقليمية وخاصة فيما يتعلق بالدخول الاسواق العالمية عند ضعف الامكانيات.

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

تُعد الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف من أكثر المستويات تعقيدًا بسبب صعوبة تطبيقها؛ إذ تسعى هذه الدبلوماسية إلى دمج أنظمة متعددة لتعمل ضمن إطار أو نمط واحد. يتمثل هدفها العام في جمع العديد من الأنظمة المتنوعة التي يُفترض أن تعمل بشكل جماعي، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى العديد من المنظمات المتخصصة في الشؤون الاقتصادية. (13)

في هذا المستوى، تبرز عادةً العديد من الخلافات، سواء بين الدول المتقدمة والنامية، أو بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ومع ذلك، يمكن القول إن مستوى الدبلوماسية الاقتصادية هذا قد سلّط الضوء بشكل خاص على الخلافات الدولية بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك النزاع القائم بين الدول المتقدمة (دول الشمال) والدول النامية (دول الجنوب). هذه الدول، التي تُصنّف ضمن إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف، تجد نفسها في موقف ضعيف بالاقتصاد العالمي؛ ويعود ذلك إلى عدم التزامها بالقواعد الدولية في سياساتها الداخلية، مما يؤدي إلى رفض دخول منتجاتها إلى الأسواق العالمية. (14) فأن مسألة تداخل السياسة في الاقتصاد يصنف الدول الي دول قوية ودول ضعيفة ودول قادرة على استخدام مواردها الاقتصادية في الحصول على مكاسب سياسية، ودول غير قادره على توظيف مقدراتها الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية.

المحور الثالث: علاقة الاستقرار السياسي بالدبلوماسية الاقتصادية:

لكي تنجح الدبلوماسية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، لا بد من توفر معايير ثابتة، أهمها الاستقرار السياسي للدول. تُعرّف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها توظيف الموارد الطبيعية والصناعية للدولة في المجال السياسي. وعليه، يُشترط توافر الاستقرار السياسي للدول التي تمارس الدبلوماسية الاقتصادية، نظراً للعلاقة الشرطية والفعالة بينهما؛ فلا يمكن أن تقوم الدبلوماسية الاقتصادية بمعزل عن الاستقرار السياسي. ويُقصد بالاستقرار السياسي المرحلة التي يصل إليها نظام الدولة ومؤسساتها، حيث تُبنى اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة دون تدخل.

تتضمن المؤشرات الأساسية التي تحدد معايير الاستقرار السياسي الثابتة: الإطار المؤسسي للدولة، وغياب الحروب الأهلية، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي القائم على العدالة، بالإضافة إلى وضوح التراتبية المؤسسية في اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية. تعد هذه المؤشرات ضرورية لقياس مدى الاستقرار السياسي في أي دولة. وفي حال عدم تحقق هذه المعايير، تعاني الدولة من عدم الاستقرار السياسي، كما هو الحال في ليبيا، حيث يشكل الإطار المؤسسي عائقاً جوهرياً أمام استقرارها السياسي.

يُعَدّ انهيار الأطر المؤسسية في ليبيا، الذي أعقب اندلاع الحرب في عام 2011، السببَ الجوهري لعدم استقرار المشهد المؤسسي في البلاد حتى عام 2026. فقد أدى الانهيار الكامل للنظام السياسي إلى ارتباك واضح في محاولات صياغة إطار مؤسسي جديد لليبيا. وعلى الرغم من إجراء الانتخابات التشريعية في عامي 2012 و2014، تسببت سمات الانقسام السياسي التي أثّرت على الأطر المؤسسية وغياب سيادة القانون في خلق فراغ سياسي أفضى إلى صراع داخلي على السلطة، وصراع مسلح على الموارد النفطية التي تمثل المصدر الوحيد للدولة الليبية.

في ظل هذه الظروف، يصبح من المستحيل وجود دبلوماسية اقتصادية قائمة على التوافق بين سلطتي الشرق والغرب. إن تعدد الأجهزة الرئيسية في الدولة الليبية، والصراع على الموارد، واستغلال الدول الأجنبية لها لمصالحها الخاصة، كلها عوامل تعيق استقرار الدولة الليبية بالقدر الذي يسمح لها باستغلال مواردها الطبيعية التي قد تضاهي أهميتها وقيمتها مورد الطاقة. كما أن استخدام هذه الموارد الطبيعية للدولة الليبية لتحقيق مكاسب اقتصادية تنقل ليبيا من حالة الصراع إلى حالة التوافق والإعمار أمر صعب حاليًا. نورد هنا مؤشرات تُبرز ضعف الدبلوماسية التي تعاني منها ليبيا وعجزها عن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، وأبرز هذه المؤشرات هي اتفاقية ترسيم الحدود والتدخل الخارجي في السياسة الليبية.

اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا وليبيا :

في 27 من نوفمبر عام 2019، وقّعت حكومة الوفاق الليبية مذكرة تفاهم مع تركيا بهدف ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط. هدفت هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون العسكري والأمني، وحماية الحقوق البحرية لكل من ليبيا وتركيا في خضم النزاع القائم حول الغاز الطبيعي في المتوسط. أثارت هذه الاتفاقية خلافات سياسية إقليمية مع اليونان ومصر، اللتين رفضتاها، كما رفضها البرلمان الليبي في شرق البلاد لاعتبارها غير قانونية وتجاوزًا من حكومة الوفاق لصلاحياتها، إذ إن الحكومة غير مخولة بتوقيع مثل هذه الاتفاقيات دون موافقة الهيئة التشريعية المتمثلة في البرلمان. من أبرز الانتقادات الموجهة للاتفاقية أنها حددت الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا وليبيا في المتوسط، متجاهلةً بذلك السيادة الوطنية لليونان وقبرص. ونصت الاتفاقية، تحديدًا في الفقرة الثانية من المادة الرابعة، على حق الدولتين في مشاركة الثروات الطبيعية في المنطقة الاقتصادية واستغلال المصادر الاقتصادية.

بما أن هذه الاتفاقية مرتبطة بمذكرة التفاهم للتعاون العسكري، فإنه يمكن لتركيا التدخل عسكريًا بشكل مباشر في المياه الإقليمية المقابلة للسواحل الليبية، وهو ما قد يهدد استقرار ليبيا. (15) من النواحي الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية، سعت أنقرة إلى حماية نفوذها في البحر المتوسط وتأمين مصالحها، في حين اقتصرت رؤية الطرف الليبي المتمثل في حكومة الوحدة الوطنية على الحصول على الدعم التركي لضمان بقائها السياسي والعسكري في مواجهة خصومها في شرق البلاد.

تنص المادة الخامسة من الاتفاقية على أنه يجوز لكلا الطرفين اقتراح مراجعة أو تعديل هذه المذكرة، باستثناء المادتين الأولى والثانية. وقد وفّر هذا النص لتركيا ضمانة بالتزام ليبيا بالأحكام الواردة في الاتفاقية وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف. وبدوره، أدى ذلك إلى فرض تركيا لإرادتها القانونية على حكومة الوفاق من خلال استيلائها على مناطق بحرية تابعة لليونان في البحر المتوسط، وكان هذا نتيجة استغلال تركيا للضعف السياسي والفوضى التي كانت تعاني منها ليبيا. (16)

نصت المادة الرابعة والسبعون من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على أن ترسيم الحدود البحرية يجب أن يستند إلى قواعد القانون الدولي بهدف الوصول إلى حل منصف. ومع ذلك، تنص المادة الحادية والعشرون من نفس الاتفاقية على تنظيم إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالسيادة الإقليمية، سواء كانت برية أو بحرية، وتحظر إبرامها في حالات الحرب والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، بالإضافة إلى حالات الكوارث الطبيعية. من هذا المنطلق، يمكن القول إن مذكرة التفاهم التركية الليبية

مخالفة لبنود ومبادئ وقواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي للبحار. ونظرًا لعدم وجود حدود بحرية جغرافية مشتركة بين ليبيا وتركيا بسبب وجود جزيرة كريت اليونانية كعائق بين الدولتين، فإن الاتفاقية تُعد اعتداءً على الحقوق الاقتصادية السيادية لليونان في البحر المتوسط وفقًا للمادة 121. ولهذا السبب، رفض مجلس النواب الليبي هذه المذكرة واعتبرها باطلة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ترسيم حدود بحرية بين ليبيا ومصر، وهو ما يتعارض مع قواعد القانون الدولي للبحار لعام 1982، والتي لم تنضم إليها تركيا. وقد اعتبرت مصر هذا الترسيم اعتداءً على سيادتها الداخلية ورفضت صراحة حدود الجرف القاري الليبي واعتبرته تدخلاً في حدودها البحرية. لهذه الاتفاقية تداعيات سلبية على ليبيا والدول الأخرى، حيث قد تؤدي إلى نشوب نزاع بحري بين تركيا واليونان ومصر، والذي قد يتطور إلى نزاع بري في حال إصرار تركيا وإرسال قوات عسكرية لها داخل الأراضي الليبية استنادًا إلى مذكرة التفاهم التركية الليبية.

جاءت هذه الاتفاقية مدعومة بالدعم التركي لحكومة الوفاق بهدف إحداث توازن عسكري وسياسي مع القوات الشرقية، ولكنها رغم ذلك شكلت مخاطر كبيرة. هذه المخاطر نشأت عن رفض إيطاليا، وهي إحدى الدول الداعمة لحكومة الوفاق، وتحفظ الجزائر على وجود قوات أجنبية في دول الجوار. وقد نتج عن ذلك نشوء عداوة بين مصر وحكومة غرب ليبيا. علاوة على ذلك، مثّلت هذه المذكرة خطوة في سياق صراع النفوذ على موارد الطاقة في شرق المتوسط، وجاءت كرد فعل على خطط إسرائيل ومصر واليونان وقبرص لعزل تركيا عن موارد الطاقة في البحر المتوسط، خاصة وأن تركيا كانت هي الدولة التي كانت تُصدر الغاز الروسي إلى أوروبا قبل أن تحل محلها لاحقاً قبرص وإسرائيل واليونان. من ناحية أخرى، تُعتبر مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا ورقة ضغط تستخدمها تركيا ضد الدول التي تتدخل في الشأن الليبي وتملك قضايا عالقة معها؛ فمع روسيا يتعلق الأمر بالملف السوري، ومع الدول الأوروبية يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية، ومع مصر بخصوص غاز شرق المتوسط، ومع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص العقوبات المحتملة المتعلقة بالتسليح. ومع ذلك، قد تواجه تركيا تهديدات ومخاطر من المجتمع الدولي، مثل خرق الحظر المفروض على أطراف النزاع في ليبيا. (17)

2- التدخل الاجنبي في رسم السياسات الليبية:

تُعد ليبيا من أكثر الدول العربية التي عانت من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ويعود ذلك إلى التدخل الخارجي الذي فُرض عليها عقب انهيار نظامها السياسي عام 2011. وقد زاد هذا التدخل من تعقيد الأوضاع وأطال أمد الأزمة، مما وضع ليبيا ضمن الدول الفاشلة في المنطقة العربية، خاصة مع تدخلات الدول الغربية. فعلى سبيل المثال، كان للتدخل الفرنسي دور في تأجيج الصراع بين الأطراف المتنازعة في

ليبيا، وكان سببًا رئيسيًا في فشل جميع الحلول المقترحة. بناءً على ذلك، يمكن القول إن التدخل الخارجي يمثل أحد أبرز التحديات الأمنية التي تعرقل استقرار ليبيا السياسي.

أدّى التدخل الخارجي في ليبيا إلى انتشار الفوضى في أرجائها، وصعّب مهمة استعادة الأمن وتأمين الحدود الليبية نتيجة للاختراقات الدولية. هذا الوضع جعل ليبيا مركزًا مهمًا لبيع الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، بالإضافة إلى المتاجرة غير المشروعة بالوقود والبضائع. كما أصبحت ليبيا ممرًا للشبكات الإرهابية نحو المناطق المجاورة، فضلًا عن الانهيار التام للمؤسسات التشريعية والتنفيذية فيها.(18) أدى كل هذا بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا.

أفضى التدخل الخارجي في ليبيا إلى تمهيد الطريق لحماية المصالح الأجنبية داخل البلاد، وهو ما شكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الليبي، وبخاصة لدول الجوار. كما ساهم هذا التدخل في إعادة إذكاء الصراعات والنزاعات القبلية القديمة، مما أعاق بشدة تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بين أطراف النزاع، وجعل المصالحة هدفًا بعيد المنال. (19)

أدى التدخل الأجنبي إلى فرض سياسات اقتصادية على ليبيا من قبل الدول الخارجية ذات المصالح فيها؛ تمثلت هذه السياسات في تقديم تسهيلات خاصة بالإجراءات الاستثمارية، وإعفاءات من الضرائب المفروضة على التبادل التجاري، أو تقديم تسهيلات عامة تتعلق بالتجارة والاستثمار. وقد مهّد هذا الطريق لنمو وانتشار الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة. (20)

أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى نشوب حروب بالوكالة، حيث تحولت البلاد إلى ساحة صراع للعديد من الأطراف، منها إيطاليا وشركة بريتيش بتروليوم، بالإضافة إلى الطموحات التركية للسيطرة على حصة ليبيا من غاز شرق المتوسط وتدخلها لدعم جماعات إرهابية بهدف عرقلة جهود الجيش الليبي لتحرير العاصمة من الميليشيات. وقد زاد هذا الوضع من تعقيد الأزمة الليبية، وامتدت تداعياتها لتشمل دول الجوار العربي. (21) أسفر هذا التدخل عن تدهور الوضع الأمني وعجز عن إيجاد حلول سلمية مُرضية لجميع الأطراف الليبية. تفاقمت الخلافات السياسية نتيجة للدعم الذي قدمته أطراف أجنبية لأحد الأطراف على حساب الآخر، مما عمّق الصراع بين المؤسسات الحكومية في شرق البلاد وغربها. ترتب على ذلك صعوبة تأمين الحدود الليبية (البحرية والبرية والجوية) من المخاطر، وهو ما رفع احتمالية تحول ليبيا إلى مصدر تهديد للأمن الإقليمي والمصالح الأمنية والاستراتيجية لدول الجوار العربي. وبذلك، أصبحت

الحدود الليبية عائقًا أمام الأمن القومي الوطني والإقليمي، الأمر الذي يعرقل الدبلوماسية الاقتصادية في ليبيا التي تستلزم استقرارًا أمنيًا وسياسيًا واقتصاديًا .

يواجه المشهد السياسي في ليبيا تحديات جمّة، أبرزها إعطاء المسؤولين الأولوية لمصالحهم وأيديولوجياتهم الخاصة على المصلحة الوطنية. هذا التحدي يعيق معالجة الانقسامات التي تعرقل مساعي المصالحة الوطنية وبناء مؤسسات دولة قوية. ومن التحديات الأخرى تفشي الفساد المالي والاقتصادي، وافتقار المؤسسات المالية لآليات فعالة لمكافحة غسيل الأموال والتلاعب بالأسواق. ويتطلب تجاوز هذه الأزمة تغليب المصالح الوطنية على المصالح الشخصية للمسؤولين. بالإضافة إلى ذلك، يغيب وجود مؤسسة موحدة تضمن تغليب المنتسبين للمؤسسات الأمنية والعسكرية لمصالحهم الوطنية على المصالح المناطقية والجهوية. كل هذه التحديات تجعل ليبيا عاجزة عن الاستفادة من الدبلوماسية الاقتصادية واستغلال مواردها

الطبيعية، التي تستفيد منها الدول الأجنبية، إذ يتسم واقع الدبلوماسية الاقتصادية في ليبيا بالتشظي وإهدار الموارد .

3- الاستقرار السياسية في ليبيا وغياب الدبلوماسية الاقتصادية:

تُعَدُّ الدبلوماسية الاقتصادية أداة من أدوات الدبلوماسية وتُصنَّف كقوة ناعمة، تستخدمها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز علاقاتها، وهي تمثل نوعاً من الدبلوماسية الحديثة والمعاصرة. فلم تعد العلاقات بين الدول مقتصرة على الجانب السياسي فحسب، بل أصبحت الأدوات الاقتصادية تشكل محوراً أساسياً في حل النزاعات بين الدول، كما تُستخدم كأداة ضغط تسعى الدول من خلالها لتحقيق مكاسب سياسية.

تُعتبر الدبلوماسية الاقتصادية اليوم أداة حديثة في العلاقات الدولية، فلم تعد مقتصرة على الجوانب السياسية فحسب، بل أضحت وسيلة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات، ودعم جهود إعادة الإعمار، خاصة في الدول التي تخرج من النزاعات. بيد أن إحدى العقبات التي تواجه ليبيا حاليًا تتمثل في عدم قدرتها على توظيف هذه الدبلوماسية لتوجيه سياساتها الخارجية نحو الدول التي تتدخل في سيادتها الداخلية. ويمكن إرجاع هذا القصور إلى تداخل الصلاحيات بين المؤسسات الحكومية الليبية، بالإضافة إلى ضعف البنية السياسية العامة. (22)

إضافة إلى ما سبق، لا يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تتحقق دون وعي مؤسسي، ووحدة مؤسسية، واستقرار سياسي. غالبًا ما يرتبط الاستقرار السياسي بدور حيوي وفعال في تحقيق مسارات التنمية، في حين أن انعدام الأمن وغياب الاستقرار يشكلان عائقًا جوهريًا أمام بناء التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك،

فإن واقع الدبلوماسية الاقتصادية يشكل تبعًا عائقًا أمام الدولة الليبية؛ فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون استقرار سياسي.(23) تعاني الدبلوماسية الاقتصادية الليبية من تحديات عديدة، أبرزها الانقسام السياسي، وضعف التنسيق المؤسسي، وتراجع الثقة الدولية في البيئة الاستثمارية الليبية. كما يتضح ضعف قدرة صانع القرار السياسي على الاستفادة من الموارد الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية، وقد انعكس ذلك سلبًا على قدرة الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمشاركة الفاعلة في المبادرات الاقتصادية الإقليمية والدولية. (24)

تمتلك ليبيا مقومات اقتصادية مهمة، مثل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية الغنية من موارد الطاقة المتجددة كالشمس، والموارد البحرية، بالإضافة إلى المعادن وأنواع من التربة الصالحة للعديد من الصناعات. ومع ذلك، يظل استغلال هذه الموارد ضعيفًا للغاية بسبب الاعتماد الكلي على النفط كمصدر رئيس للدخل. لذا، يصبح الاستثمار في هذه الموارد عبر دبلوماسية اقتصادية حاجة ملحة لتحقيق مشاريع تنموية تسهم في تطوير الإنتاج وتوفير فرص عمل منتجة للمواطنين، بدلًا من الاكتفاء بالموارد الاستهلاكية. وعليه، فإن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية ضروري لاستثمار هذه المقومات واستخدامها كأداة لتعزيز القوة الاقتصادية الليبية.

ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية بعلاقة سببية؛ فلا يمكن أن تتحقق الدبلوماسية الاقتصادية دون وجود تنمية اقتصادية مسبقة. والدول الأضعف في المنظومة الدولية هي الأكثر تأثرًا بالدبلوماسية الاقتصادية، حيث تخضع للعقوبات الاقتصادية أو تلجأ إلى المساعدات التي تُفرض عليها من قِبل أطراف الدبلوماسية الاقتصادية. وتستخدم هذه الأطراف أساليب الترغيب عبر تقديم المساعدات، أو الترهيب من خلال العقوبات الاقتصادية، كما حدث مع ليبيا في الفترة ما بين عامي 1992 و1999. للدبلوماسية الاقتصادية وجهان: إما أن تكون أداة فعالة لتحفيز الدولة وتحقيق مكاسب اقتصادية واسعة، أو وسيلة ضغط تستخدمها الدول لإضعاف دول أخرى، مثل فرض الحصار أو العقوبات الاقتصادية. وعليه، فإن استقرار ليبيا ووحدة مؤسساتها قد يسهم في كسب ثقة المستثمرين، وذلك من خلال طرح تشريعات اقتصادية فعالة واستخدام دعاية تؤثر إيجابًا على سمعة الدولة وجاذبيتها السياحية. (25)

إن عدم استقرار البيئة الأمنية والسياسية في هذه المنطقة يجعل تحقيق الرهان الاقتصادي صعبًا، لأن الأمن والاستقرار عاملان ضروريان لبناء اقتصاد قوي. وقد شهد محيط المتوسط العديد من المشاريع في

إطار الشراكة الأمنية المتوسطية مع أوروبا، مما يبرز رغبتهما المشتركة في العمل لبناء منطقة مستقرة سياسيًا وأمنيًا، تحقيقًا لأهدافهما ومصالحهما. ويشمل ذلك مسار برشلونة، والتعاون ضمن منتدى 5+5، وصيغة الاتحاد من أجل المتوسط الجديدة، وكلها مبادرات تنطلق من أوروبا.(26) وتُعد ليبيا مثالاً لذلك؛ فهي دولة تمتلك ثروة نفطية هائلة سعت من خلالها لبناء اقتصاد قوي بالاعتماد على عائدات الريع النفطي، ولكن هذا الأمر لم يتجسد على أرض الواقع، بل بقي اقتصادها تابعًا للنفط. في المقابل، استغل النظام الليبي هذا الريع لشراء السلم الاجتماعي، وبالتالي الاستحواذ على السلطة.

أكدت دراسة حول توقعات نضوب النفط أن النفط سينفد عاجلاً أم آجلاً، مما يستدعي الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة وحل مشكلاتها قبل مواجهة أزمة طاقة مستقبلية. ومع ذلك، يظل النفط حاليًا أفضل مصادر الطاقة ولا يمكن الاستغناء عنه، حيث احتل ولا يزال يحتل مركز الصدارة بين مصادر الطاقة عالميًا. يقدم هذا الكتاب أيضًا النفط كقيمة استراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، وكمحور للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وشرطًا أساسيًا للقوة والنفوذ، ويوضح كيف يمكن للنفط أن يبني حضارات الدول. وقد أدركت الدول النفطية الكبرى أن مواردها الذاتية (غير الصناعية) ونموها الاقتصادي قد لا تفي بحاجتها، فاتجهت منذ البداية نحو المصادر الخارجية لتأمين إمداداتها النفطية. وأخيرًا، تطرق الكتاب إلى أهمية النفط العربي والمزايا التي يتمتع بها لخصائصه الفريدة. (27)

الاقتصاد الريعي هو اقتصاد يعتمد على استخراج مورد طبيعي من باطن الأرض، كالبترول، مما يؤدي إلى نشوء مجتمع استهلاكي يسيطر عليه الاستيراد، ويتجاهل الاهتمام بالصناعات التحويلية والزراعية واستخدام الموارد الطبيعية الأخرى كبدائل للبترول. هذا النوع من الاقتصاد هو المتبع في ليبيا، حيث تجني عائدات مالية تتأرجح صعودًا وهبوطًا بناءً على الأسواق العالمية. تستخدم الدولة الليبية هذه الإيرادات لتغطية نفقات الديزل والبنزين واستيراد احتياجات الدولة بدلًا من استثمارها. (28)

من الناحية الاقتصادية، يرتبط مفهوم الاستقرار السياسي بالحالة التي تتسم بغياب الصراع، والتوزيع العادل للثروات، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وبطبيعة الحال، لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق القوة أو بتجاهل احتياجات المجتمع وحقوقه المشروعة؛ فقمع هذه الاحتياجات ليس وسيلة لتحقيقه، فلا يمكن ربط قوة الدولة باستقرارها السياسي فحسب، لأنه يعتمد أيضًا على التدابير السياسية والاقتصادية والثقافية، ووجود علاقة متوازنة بين السلطة والمجتمع.(29) نظرت المدرسة السلوكية إلى الاستقرار السياسي باعتباره مرادفًا لغياب العنف السياسي. فالنظام السياسي المستقر هو الذي يسوده السلم واحترام

القانون، وتحدث فيه التحولات السياسية والاجتماعية عبر إجراءات مؤسسية محددة، وليس كنتيجة لأعمال عنف. (30)

تكمن معوقات الاستقرار السياسي في تعرض النظام السياسي لخلل ناتج عن ضعف أحد مكوناته أو لجوئه إلى سلوك يتعارض مع تطلعات الشعب، مما يؤدي إلى تآكل شرعيته، وبالتالي نشوء خلاف في الآراء وخلق حالة من عدم الرضا وعدم الاستقرار في المجتمع. وتشمل هذه المعوقات حالة العجز السياسي عندما تعجز الدولة عن أداء وظائفها بفعالية وكفاءة، مما يغيب الثقة لدى المواطنين. كما أن فشل شرعية النظام من شأنه أن يفقد ثقة المواطنين بالسلطة، وهذا يضع الاستقرار السياسي في خطر. وإذا تغيرت مطالب ومصالح المجتمع والفئات المؤثرة فيه، فقد يختل الاستقرار. ويعد الشعور بالحرمان من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي، لأنه مصدر لعدم الرضا والغضب الذي يفتح الباب أمام العنف الاجتماعي. وقد ينجم عدم الاستقرار السياسي أيضاً عن عوامل خارجية، تتمثل في التدخلات الدولية المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول الضعيفة، أو حدوث هذه التدخلات الخارجية بالتزامن مع وجود تناقضات داخلية، مما يؤدي بدوره إلى انعدام الاستقرار السياسي. (31)

الخاتمة:

منذ ظهور الدبلوماسية الاقتصادية مع بداية التبادل التجاري في القرن الخامس عشر وحتى وقتنا الحاضر ، يتضح أن الدبلوماسية الاقتصادية تُستخدم لتحقيق مكاسب سياسية للدول. ومع ذلك، لم يُوظَّف التنوع الاقتصادي في ليبيا بالشكل الأمثل، والذي يشمل الموارد الطبيعية من الطاقة والثروات البحرية والبرية (التربة والمياه) والموقع الجغرافي، خاصة بعد عام 2011. ففي ظل الاعتماد الكلي على الاقتصاد الريعي وغياب الاستقرار السياسي، أصبحت ليبيا مطمعًا للدول الأجنبية التي تتحكم في مخططاتها الاقتصادية والسياسية. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى عدم وجود مؤسسات موحدة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الاستقرار الأمني وغياب مقومات الدولة المستقلة، وتفاقم الانقسام المجتمعي. كل هذه العوامل كانت سببًا رئيسيًا في تدافع القوى الأجنبية على المصادر الاقتصادية الليبية بهدف الاستحواذ عليها، وهو ما أعاق قدرة ليبيا على استخدام دبلوماسيتها الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية.

المراجع:

1-رضوان أحمد الفتيني، ملخص الدبلوماسية الاقتصادية لسعادة السفير محمد مطهر العشبي، انظر الي الموقع الاتي: https://lib-diplomatic.blogspot.com/2012/02/blog-post_19.htm، تاريخ الدخول 22. مارس 2024، ساعة الدخول 4:19.

2- انتصار بنت سالم بن هويشل السيابية، الدبلوماسية الاقتصادية – دراسة في ضو أحكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق لشؤن خدمة المجتمع وتنمية البيئة، 2020، ص 2.

3- ماجدة على صالح، الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة، مجلة الامن القومي والاستراتيجية، المجلد (1)، العدد (1)، يناير 2023، ص ص 132-134.
4- نفس المصدر
5-الدبلوماسية ا لاقتصادية النشأة والتطور، انظر الي الموقع الاتي: -
https://www.diplomacy.edu/topics/economic-diplomacy/ ، تاريخ الدخول 20 فبراير 2026، ساعة الدخول 3:50 مساء.
6- نفس المصدر
7- اتفاقية افينا للعلاقات الدبلوماسية المبرمة في 18 أبريل 1961، لمزيدا من المعلومات انظر الي الموقع الاتي: - http://agoyemen.net/lib_details.php?id=216 ، تاريخ الدخول 26 فبرير 2026، ساعة الدخول 12 ظهرا.
8- بسعود حليمة، الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 15 العدد (1)، 2022
9- الدبلوماسية الاقتصادية، للمزيد من المعلومات أنظر الي الموقع الاتي: -
https://www.diplomacy.edu/topics/economic-diplomacy/ ، تاريخ الدخول 26 يناير 2026، ساعة الدخول 6:11 صباحا.
10- ماجدة علي صلح، الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المعاصرة، مصدر سبق ذكره
11- سهى شويحة، الدبلوماسية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2013، ص ص3-9
12 -خولة محي الدين يوسف ن لاعقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الامن وانفاكاساتها علي حقوق الانسان ، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق ، صوريا 2011ن ص 27.
13 -سهى شويحنة ، الدبلوماسية الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم القانون الدولي ، مصدر سبق ذكره ، ص 11.
14- Nicholas Bayne and Stephen woodcock, Economic Diplomacy in Practice: Domestic Decision-Making." In The New Economic Diplomacy (London: Ashgate, Global Finance Series, 3rd ed, 2011) p.16.
15- أثر التدخل التركي في ليبيا، انظر الي الموقع الاتي: - https://politicalkeys.net/?p=48060 ، تاريخ الدخول 23 فبراير 2026، ساعة الدخول 35: 4مساء.
16 -التداعيات القانونية الإقليمية والدولية للمذكرة البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا، لمزيدا من المعلومات انظر الي الموقع الاتي: - https://www.epc.ae/ar/details/featured/legal-regional-and-international-consequences-of-the-maritime-agreement ، تاريخ الدخول 12 مارس 2026، ساعة الدخول 5:00 مساء.
17- التداعيات القانونية للمذكرة التفاهم بين حكومة السراج ج وتركيا: لمزيدا من المعلومات انظر الي الموقع الاتي: - https://www.epc.ae/ar/details/featured/legal-regional-and-international-consequences-of-the-maritime-agreement-signed-between-turkey-and-the-government-of-national-accord-in-libya ، تاريخ الدخول 22 يناير 2026، ساعة الدخول 3:31 مساء.
18- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودروه في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بشكرة، قسم العلوم السياسية 2012-2013، ص 142.
19- محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، العدد 111، اكتوبر 2017، ص ص 37-38.
20- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.
21- جبريل العبيدى ، ليبيا وازمة القراءات الخاطئة ، مجلة الشرق الأوسط الالكترونية ، العدد 14084 ، 7 ديسمبر 2019.
22- محمد العيساوي، الدبلوماسية الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2016، ص 55.

23- سرتية صالح حسين، جدالية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعة، انظر الي الموقع الاتي: - https://www.hnjournal.net/ar/2-11-7 ، تاريخ الدخول 5 . 11.2025، ساعة الدخول 11:00 صباحا.
24- علي محمد السنوسي، الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات: حالة ليبيا. طرابلس: مركز دراسات المستقبل، 2019، ص 234.
25- بوناب ريان، الشركات الاقتصادية كأداة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية دراسة حالة: شركة سوناطراك 2005-2019، رسالة ماجستير في العلوم السياسية منشورة، جامعة الجزائر، ص 9.
26- بوناب ريان، الشركات الاقتصادية كأداة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية دراسة حالة: شركة سوناطراك، مصدر سبق ذكره، ص 4.
27- محمد المجذزب، الصراع الدولي على النفظ العربي، الطبع الاولي ـ مكتبة بيسان للنشر والتوزيع، 2000، ص 9.
28- صافية بعرابة واخرون، تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي الامني في المتوسط، دراسة حالة الاقتصاد الليبي 2000-2017، رسالة ماجستير منشورة في العلوم السياسية ـ جامعة مولود معمري كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص 23
29- سعيد فيصل الدين التنمية السياسية دورها في الاستقرار السياسية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011-2012، ص 9.
30- صافية بعرابة واخرون، تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي الامني في المتوسط، دراسة حالة الاقتصاد الليبي 2000-2017، مصدر سبق ذكره، ص 33
31- كريمة بقدى، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، دراسة حالة الجزائر ن رسالة ماجستير، تلمسان، امعة ابوبكر بلقايد، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص ص 60- 64.